A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/IAOC/64/2
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 12 مايو 2022

لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

الدورة الرابعة والستون
جنيف (افتراضي)، من 21 إلى 25 مارس 2022

التقرير

الذي اعتمدته لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

مقدمة

1. عُقدت الدورة الرابعة والستون للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة (اللجنة الاستشارية) بشكل افتراضي في الفترة من 21 إلى 25 مارس 2022. وحضر الدورة السيد بيرت كوبينز (الرئيس) والسيد إيغورس لودبوريس (نائب الرئيس) والسيدة تاتيانا فاسيليفا والسيد موكيش آريا والسيد زانغ لونغ. ولم تتمكن السيدة ماريا فيسين-ميلبورن من المشاركة وأرسلت اعتذاراً لغيابها. وأبلغ السيد عثمان شريف بصورة غير رسمية باستقالته من اللجنة في مارس 2021، ولم يشارك بعد ذلك في الاجتماعات.

البند 1 من جدول الأعمال: اعتماد جدول الأعمال

./. 2. اعتمدت اللجنةُ جدول أعمالها الوارد في المرفق الأول لهذا التقرير. وترد في المرفق الثاني قائمة بوثائق الدورة.

البند 2 من جدول الأعمال: إعلان تضارب المصالح

3. دُعي الأعضاء الحاضرون إلى الكشف عن أي تضارب فعلي أو محتمل في المصالح. ولم يُبلَغ عن أي تضارب في المصالح.

البند 3 من جدول الأعمال: المسائل الناشئة عن الدورات السابقة

4. أحاطت اللجنة علماً بالإجراءات المتخذة في إطار متابعة القرارات الصادرة عن الدورة الثالثة والستين. وشكر السيد كوبينز، في دورته الأولى هذه، السيدة فاسيليفا والسيد أريا على ما قدموه من خدمات كرئيسين سابقين. وفيما يخص المسألة العالقة بشأن التعديلات المقترح إدخالها على اختصاصات اللجنة الاستشارية، فإن الدورة الحالية تناولتها في البند 12 من جدول الأعمال.

البند 4 من جدول الأعمال: اجتماع مع المدير العام

5. نظراً إلى أن المدير العام كان غائباً في مهمة، اجتمع مساعد المدير العام - قطاع الإدارة والمالية والتسيير مع اللجنة وعرض آخر مستجدات الأنشطة التشغيلية للمنظمة. وناقش، جملة أمور منها، النتائج المالية للويبو في عام 2021، والتقدم المحرز حتى الآن في السنة الأولى من تنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل 2022-2026، وميزانية الثنائية 23/2022، والاستجابة الجارية لكوفيد-19، وأنشطة التوعية في عدد من الدول الأعضاء، واليوم العالمي للملكية الفكرية وتركيزه على الشباب.

6. وشكرت اللجنة مساعد المدير العام على آخر المستجدات وعلى الدعم المتواصل لعمل اللجنة.

البند 5 من جدول الأعمال: الرقابة الداخلية

تقرير عن نشاط شعبة الرقابة الداخلية

7. قدم مدير شعبة الرقابة الداخلية إلى اللجنة تقرير النشاط الفصلي المؤرخ 15 مارس 2022. وكانت هناك أربعة تقارير (تقريرا تدقيق وتقريران تقييمان) صدرت منذ الدورة الماضية، وقد استعرضتها اللجنة بالتفصيل في هذه الدورة الحالية بحضور الإدارة.

مهام التدقيق الداخلي

8. استعرضت اللجنة "تقرير التدقيق في إدارة المخاطر المؤسسية"، الذي يهدف إلى تقييم كفاءة الحوكمة والتصميم والفعالية التشغيلية للضوابط والممارسات الخاصة بإدارة المخاطر، ومستوى نضج المنظمة فيما يخص المخاطر. وأحاطت اللجنة علماً باعتماد شعبة الرقابة الداخلية على دراستين استقصائيتين، إحداهما داخلية وأخرى خارجية، أظهرتا على التوالي كيفية دمج إدارة المخاطر المؤسسية في الويبو، وحالة إدارة المخاطر المؤسسية في الويبو مقارنة بالمنظمات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة. وأضافت الشعبة أن نتائج الدراستين الاستقصائيتين دعمت استنتاجاتها وملاحظاتها المتعلقة بالتدقيق.

9. وأحاطت اللجنة علماً أيضاً بالنهج الجديد للشعبة بشأن تقديم "النقاط التي تستلزم النظر" إضافة إلى "التوصيات". وأوضحت الشعبة أنه على الرغم من أهمية كل منهما، فإن "النقاط التي تستلزم النظر" لا تحظى بالمتابعة بشكل رسمي، وبالتالي فهي تشكل عبئاً إدارياً أقل على المدققين والجهات المستفيدة من التدقيق على السواء. واعترفت أيضاً إدارة الويبو الحاضرة في الدورة بهذا النهج وأعربت عن تأييدها له. ووافقت الإدارة أيضاً على توصية التدقيق التي تخص "ثقافة المخاطر"، على النحو المبين في تقرير التدقيق، وأضافت أن نتائج التدقيق وتوصياته تعزّز ما تعتزم الإدارة القيام به وأنها تؤكد صحة مسار العمل في المستقبل. وقد كان الاستنتاج العام أن الويبو انتقلت إلى بيئة ناضجة لإدارة المخاطر.

10. وأعربت اللجنة عن تقديرها لشعبة الرقابة الداخلية والإدارة على ممارسة التدقيق حسنة التوثيق هذه.

11. وأما التقرير الثاني الذي تم استعراضه فهو "التدقيق في مشروع منصة لاهاي". ويشير التقرير إلى أن تنفيذ المشروع تأثر سلباً بمختلف المسائل. وشملت هذه المسائل نقاط ضعف في التخطيط، وتغييرات في النطاق، وتغييرات في الميزانية والجداول الزمنية، والإدارة المالية دون المستوى الأمثل. وساهمت هذه العوامل في تجاوز التكاليف وعدم وجود استراتيجيات واضحة بشأن الجوانب الحاسمة مثل نقل البيانات والانتقال والممارسات التي لا تتماشى مع منهجية إدارة المشاريع (Prince 2). وعلاوة على ذلك، أدى

هيكل الحوكمة إلى إنشاء خطوط تسلسل إداري موازية مكّنت وجود التعليمات الواردة من مصادر مختلفة، والتي عرقلت بدورها التواصل الفعال، وأبعدت بعض المستخدمين وغيرهم من أصحاب المصلحة، وأثّرت على التعاون والمساءلة.

12. وأعربت اللجنة عن تقديرها للرد المستنير من الإدارة الذي يراعي أن هناك العديد من الدروس المستفادة والتجربة الموثقة على النحو الذي يوضحه التدقيق. وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة هي من طلبت إجراء هذا التدقيق. وأكدت الإدارة أنها بدأت في تنفيذ بعض توصيات التدقيق. وأضافت بأن المحادثات مع قطاع الإدارة والمالية والتسيير تتسم بطابع تطلعي، وأعربت الإدارة عن أملها في عدم تكرار أوجه القصور السابقة في المستقبل.

التقييمات

13. واستعرضت اللجنة تقريرين تقييميين. التقرير الأول هو "تقييم لجان الويبو الدائمة". وأعربت اللجنة الاستشارية عن تقديرها لهذا التقييم الأول على الإطلاق للفعالية والكفاءة في مجملهما لدى هذه اللجان. وأعربت أيضاً عن تقديرها للاهتمام الرفيع المستوى، على النحو المبين في ردود قادة القطاعات المعنية. واستفسرت اللجنة الاستشارية عن مؤشرات الأداء التي تبدو واسعة النطاق وتفسح المجال لتفسيرات شتى. وأُوضح أن مؤشرات الأداء تأتي من مختلف الدول الأعضاء، وتنقلها لجنة البرنامج والميزانية. وأبلغت اللجنة الاستشارية الأمانة بأن تتحلى بالاستباقية في اقتراح معايير أداء أكثر متانة من شأنها أن مقبولة لدى اللجان الدائمة. وأحاطت اللجنة الاستشارية علماً بالممارسات الجيدة والدروس المستفادة التي تم تحديدها من خلال التقييم، والتي تعتقد أنها ستساهم في مدى نجاعة أمانة الويبو في، جملة أمور منها، تعزيز التآزر بين اللجان الدائمة.

14. وأما التقرير الثاني فهو "التحليل التجميعي لنتائج عمليات تقييم الشعب الإقليمية". ورأت اللجنة أن التقرير ممتاز لأنه يغطي الأطر الزمنية المختلفة وله صلة بسياق الخطة الاستراتيجية الحالية المتوسطة الأجل. وأحاطت اللجنة علماً بأن المديرين الإقليميين رحّبوا بهذه العملية وأعربوا عن تأييدهم للتوصيات المنبثقة عن التقييمات. وأشار المديرون الإقليميون أيضاً إلى أن التقييم ساهم في التعلم من بعضهم البعض.

التحقيقات

15. تلقت اللجنة تحديثات بشأن حالة قضايا التحقيق. ومنذ التقرير الأخير في 17 نوفمبر 2021، فُتحت ست قضايا جديدة وأغلقت أربع منها، منها ثلاث قضايا بعد إجراء تحقيق كامل وواحدة بعد تقييم أولي. وهناك قضية واحدة أُثبتت فيها ادعاءات سوء السلوك مما أسفر عن توصيات تدعو إلى النظر في اتخاذ إجراءات تأديبية أو غيرها من الإجراءات الملائمة. وحتى 8 مارس 2022، كانت هناك 16 قضية تحقيق معلّقة، سبع منها قيد التقييم الأولي، وثماني قضايا قيد التحقيق الكامل، وقضية معلقة واحدة من هيئة أخرى. وأحاطت اللجنة علماً بأنه من بين 16 قضية من القضايا المعلقة، سُجلت واحدة في عام 2020 وتسع في عام 2021 وست في عام 2022.

البند 6 من جدول الأعمال: مراجعة توصيات الرقابة ذات الأولوية العالية

16. استعرضت اللجنة، مع شعبة الرقابة الداخلية والإدارة، حالة تنفيذ توصيات الرقابة حتى 8 مارس 2022. وأُحيط علماً بأن 33 توصية من أصل 120 توصيات معلقة (أي 27.5 في المائة) هي توصيات ذات أولوية عالية. ومن أصل 120 توصية، كانت 97 توصية (أو 81 في المائة) صادرة عن شعبة الرقابة الداخلية، و22 (أو 18 في المائة) صادرة عن المدقق الخارجي، وواحدة (أو واحد في المائة) صادرة عن اللجنة الاستشارية. وصدرت 17 توصية أقدم منها على النحو التالي: ثلاث توصيات في عام 2015، وثلاث توصيات في عام 2016، وواحدة في عام 2017، وعشر توصيات في عام 2018.

17. وأحاطت اللجنة علماً بإجراءات المتابعة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تم إغلاق 28 توصية من شعبة الرقابة الداخلية في الفترة ما بين 2018-2021. وأحاطت اللجنة علماً ببعض مواعيد التنفيذ التي تحتاج إلى مراجعة. وأعربت اللجنة أيضاً عن تقديرها لعرض التوصيات بحسب القطاع، حيث بات من الأوضح الآن رؤية الحالة الدقيقة لأغلب التوصيات. وأوضح مديرو البرامج في الوقت الحاضر أن العديد من التوصيات لم تعد وجيهة وأن بعض التوصيات متداخلة. والتزموا باحتمال كبير بإغلاق المزيد من التوصيات، بما في ذلك توصيات ذات أولوية عالية. وفيما يخص التقرير القادم، أوصت اللجنة بإعداد رسم بياني يوضح التنفيذ الفعلي للتوصيات مقارنة بالإطار الزمني المتفق عليه أصلاً. وأعربت اللجنة عن تطلعها إلى إحراز المزيد من التقدم بشأن معدل التنفيذ الإجمالي لجميع التوصيات.

البند 7 من جدول الأعمال: تحديث بشأن مسائل لجنة البرنامج والميزانية (قابلية تحمل المخاطر والنظام المالي ولائحته)

18. ناقشت اللجنة مع الإدارة مسألتين لعرضهما على الاجتماع الرابع والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. أولهما مراجعة النظام المالي ولائحته، الذي تم تحديثه بشكل مستفيض في عام 2007. وقدمت الإدارة الأسباب الداعية إلى هذه المراجعة. وتتجلى هذه الأسباب في زيادة مستوى نضج الأعمال في الويبو مقارنة بعام 2007، وضرورة تحسين الاتساق مع الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل وبرنامج العمل والميزانية، وضمان أن يكون النظام المالي ولائحته أكثر استناداً إلى المبادئ. ومن شأن ذلك أن يمكن الويبو من الحفاظ

على سلامة إدارتها للمخاطر وضوابطها الداخلية، ومعالجة مجالات أنشطة وطرق عمل جديدة ظهرت منذ تحديث عام 2007. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعرض الموجز، بما في ذلك التغييرات الهيكلية المقترحة. وأسدت مشورتها أيضاً بشأن الفصول المقترحة والحاجة إلى مواصلة المشاورات الداخلية. وأعربت عن تطلعها إلى الحصول على المسودة النهائية في أبريل من أجل تقديم مزيد من المدخلات، إن وجدت، تماشياً مع اختصاصات اللجنة الاستشارية.

19. والمسألة الثانية التي نُوقشت هي مسودة بيان قابلية تحمل المخاطر. وأقرت الإدارة بالدور الذي اضطلعت به اللجنة الاستشارية في تشجيع تحديث البيان. وشرحت الإدارة العملية التشاورية لصياغة البيان وفقاً لمبادئها التوجيهية، أي أن تعزّز الويبو ثقافة مدركة للمخاطر، إدراكاً منها لأهمية حساب المخاطرة والشفافية والتعلم من النجاح والفشل، وأن تعترف الويبو بالملكية المشتركة لبعض المخاطر بين الدول الأعضاء والأمانة، وأن تنظر الويبو إلى المخاطر وقابلية تحمّل المخاطر سعياً إلى تحقيق النتائج المتوخاة. وإضافة إلى ذلك، تساءلت اللجنة تحديداً عن التشاور مع شعبة الرقابة الداخلية، التي اختتمت تماماً كذلك تدقيقها لإدارة المخاطر المؤسسية. وأجرت اللجنة والإدارة نقاشاً معمقاً بشأن مفاهيم عالم المخاطر والقدرة وقابلية التحمل. وقدمت اللجنة تعقيبات بشأن المفاهيم المستخدمة لتعريف بيان الويبو بشأن قابلية تحمل المخاطر. وبوجه عام، رحّبت اللجنة بالربط بين بيان قابلية تحمل المخاطر والخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل. وأحاطت علماً على وجه الخصوص بقابلية التحمل الإجمالية في المنظمة، التي ترقى إلى "متوسطة". وأعربت عن تطلعها إلى تقديم بيان بشأن قابلية تحمل المخاطر إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأشارت الإدارة إلى أنها ستأخذ بعين الاعتبار تعليقات اللجنة الاستشارية وستدرجها في صيغة محدثة.

البند 8 من جدول الأعمال: حالة تعيين الرقابة (اللجنة الاستشارية ومدير شعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي)

20. قامت الإدارة بإطلاع اللجنة على آخر المستجدات بشأن حالة توظيف بديل لمدير شعبة الرقابة الداخلية، الذي تنتهي مدة ولايته في يناير 2023. وقد جرى بالفعل الإعلان عن الوظيفة. وقدمت اللجنة في وقت سابق مساهماتها في الإعلان عن الوظيفة الشاغرة.

21. وفيما يتعلق بالمدقق الخارجي، أحاطت اللجنة علماً بأن مدة ولاية مكتب التدقيق الوطني تنتهي في عام 2024. وتتولى الدول الأعضاء قيادة عملية التعيين، والعملية قد بدأت العملية بالفعل. وأفادت الإدارة بأنه قد طُلب من الدول الأعضاء بالفعل الإعراب عن الاهتمام.

22. وفيما يتعلق باستبدال أعضاء اللجنة الاستشارية المنتهية مدة عضويتهم في يناير 2023، بمن فيهم العضو الذي استقال على نحو غير رسمي في مارس 2021، تقوم اللجنة حالياً باستعراض السير الذاتية لسبعين متقدماً. وأُحيلت هذه السير الذاتية إلى اللجنة من أجل تحديد مدى استيفاء هؤلاء المودعين لمعايير الاختيار بهدف تقديمها إلى هيئة التحكيم التي تتألف من ممثلي الدول الأعضاء. ويجري الاضطلاع بهذه العملية بالتنسيق مع مكتب المستشار القانوني الذي يتصرف بصفته أمينا للهيئة المذكور. وأشارت اللجنة إلى أن هذه العملية تستغرق وقتاً طويلاً بسبب التحديات التي يمثلها عقد الاجتماعات بطريقة افتراضية.

البند 9 من جدول الأعمال: التقارير المالية عرض للنتائج الأولية

23. ناقشت اللجنة مع مديرة شعبة الشؤون المالية مسودة البيانات المالية لعام 2021، التي تتكون من بيان الأداء المالي وبيان الوضع المالي. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعرض الواضح والموجز. وسلّط المدير الضوء على الفائض العام لعام 2021، مشيراً إلى الزيادات والتخفيضات في بنود الإيرادات وبنود الإنفاق. ولُوحظت زيادات كبيرة في الإيرادات بناء على الرسوم (أنظمة معاهدة البراءات ومدريد ولشبونة). ومن ناحية النفقات، لوحظت زيادات كبيرة في نفقات الموظفين والخدمات التعاقدية ونفقات التشغيل. وفيما يتعلق بالسنة الثانية من الثنائية، أوضح المديرة أنه يتعين توقع الزيادة الإجمالية في النفقات مقارنة بعام 2020.

24. وفيما يتعلق بالوضع المالي، حدثت زيادات كبيرة في الاستثمارات غير المتداولة وفي استحقاقات الموظفين غير المتداولة. ونُوقشت مكونات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالتفصيل. وأشارت اللجنة أيضاً إلى أن الافتراض المتعلق بالتكلفة الطبية قد تم تحديثه بناء على المطالبات الفعلية، ممّا أدى إلى افتراض أكثر دقة، وهو افتراض من غير المرجع أن يتغير من 3 إلى 5 سنوات، حسبما ذكرت المديرة. وأشارت كذلك إلى الحساسية إزاء الافتراضات الأساسية وستتابع هذه المناقشة مع المدقق الخارجي والخبير الاكتواري.

البند 10 من جدول الأعمال: التدقيق الخارجي – تحديث بشأن التدقيق المالي وتدقيق الأداء لعام 2021

25. ناقشت اللجنة حالة التدقيق المالي وتدقيق الأداء لعام 2021 مع ممثل المدقق الخارجي، بحضور الإدارة. وأحاطت اللجنة علماً بالجداول الزمنية. ويُتوقع استلام مسودة بيانات الويبو المالية لعام 2021 في 25 مارس 2022 وأن تكتمل مراجعتها، التي بدأت في 21 مارس 2022، بحلول 15 أبريل 2022. ويُتوقع استكمال تقرير المدقق الخارجي بحلول نهاية أبريل 2022، وتوقيعه بعد ذلك في منتصف مايو 2022.

26. واعتباراً من تاريخ الاجتماع، فإن اللجنة استكملت بدرجة كبيرة مجالات التدقيق التالية: المرتبات وغيرها من تكاليف الموظفين، وإيرادات معاهدة البراءات، وإيرادات مدريد، وإيرادات لاهاي، والنقد وما يعادله، والمملتكات والمنشآت والمعدات. وأحاطت اللجنة علماً بالنتائج الناشئة الخاصة بالتدقيق المالي وتدقيق الأداء على السواء. وناقشت اللجنة أيضاً التزامات التأمين الصحي

بعد انتهاء الخدمة والافتراضات التي تقوم عليها. وذكر ممثل المدقق الخارجي أنهم يدركون أهمية التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة وأنهم بصدد النظر في الافتراضات الاكتوارية. وأحاطت اللجنة علماً كذلك بردود الفعل الإيجابية على مسودة البيان بشأن قابلية تحمل المخاطر الذي أعدته الإدارة، والذي اعتبروه واضحاً وشفافاً. وأطلع مراجع الحسابات الخارجي اللجنة أيضاً على عمليات استعراض الأداء التي اختارتها، ولا سيما الضوابط الداخلية. وتلقت اللجنة تأكيدات بشأن استمرار التنسيق مع شعبة الرقابة الداخلية، ولا سيما فيما يتعلق بعملها بشأن الضوابط الداخلية.

البند 11 من جدول الأعمال: الأخلاقيات – خطة العمل النهائية لعام 2022 وتحديث بشأن التنفيذ

27. ناقشت اللجنة مع رئيسة مكتب الأخلاقيات تنفيذ خطة عمل 2022 وأفادت بأن وضع التنفيذ سيرد بشكل منفصل مصحوب بتفاصيل كافية، بما في ذلك سبب (أسباب) أي تأخير. وسلّطت رئيسة مكتب الأخلاقيات الضوء على الاتجاه المتزايد في عدد القضايا منذ تعيينها في سبتمبر 2021. وأحاطت اللجنة علماً بالعدد الكبير من الحالات المتعلقة بالنشاط الخارجي، وأفادت بضرورة تحديد الأسباب الكامنة وراء هذه الزيادة وتحليلها. ونصحت رئيسة مكتب الأخلاقيات أيضاً بتحديد الحلول المناسبة لمعالجة هذا الاتجاه الناشئ. ووافقت رئيسة مكتب الأخلاقيات على أن صياغة سياسة واضحة بشأن الأنشطة الخارجية بالتشاور مع شعبة إدارة الموارد البشرية ربما يمكن أن يبدد هذا القلق.

28. وفيما يتعلق بالكشف المالي، أفادت رئيسة مكتب الأخلاقيات بأن الامتثال يبلغ نسبة 100%، مع وجود استثناءين. وتساءلت اللجنة أيضاً عما إذا كان الكشف المالي الحالي يشمل المعلومات المتعلقة بالعملات المشفرة. وقدمت كذلك رئيسة مكتب الأخلاقيات اللجنة تحديثاً بشأن سياستي (الحماية من الأعمال الانتقامية والكشف المالي) يتعين على اللجنة أيضاً استعراضهما في الوقت المناسب. وعند النظر في خطة عمل مكتب الأخلاقيات لعام 2022، قامت اللجنة بمتابعة مواردها من الموظفين. ونظراً إلى القيود المفروضة على الميزانية، ستقوم رئيسة مكتب الأخلاقيات بمشاركة موظف وكالة مع أمين المظالم اعتباراً من شهر أبريل، وسيكون لديها متدرب اعتباراً من شهر مايو.

29. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعرض الممتاز الذي قدمته رئيس مكتب الأخلاقيات وردودها الصريحة، وللتقدم الكبير الذي أحرزه المكتب.

البند 12 من جدول الأعمال: التعديلات المقترحة على اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

30. ناقشت اللجنة تعليقات أمانة الويبو على المسودة الأولية للتعديلات المقترح إدخالها على اختصاصات اللجنة الاستشارية. وأحاطت اللجنة علماً بأن الدول الأعضاء قد وافقت على التعديلات الأخيرة التي قدمتها الأمانة بشأن أحكام الاختصاصات المتعلقة باختيار أعضاء اللجنة الاستشارية في 15 أكتوبر 2021.

31. وتهدف التعديلات المقترح إدخالها على اختصاصات اللجنة إلى تحقيق الأهداف الثلاثة التالية: (أ) دمج التوصيات ذات الصلة الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة الناتجة عن استعراضها للجان المراجعة والرقابة في منظومة الأمم ((JIU/REP/2019/6؛ (ب) ومراعاة المسائل التي أُثيرت خلال التقييم الذاتي للجنة الاستشارية الذي أُجري خلال دورتيها التاسعة والخمسين في ديسمبر 2020 والثالثة والستين في ديسمبر 2021؛ (3) والنظر في تطور الممارسات فيما بين هيئات الرقابة الخارجية في منظومة الأمم المتحدة.

البند 13 من جدول الأعمال: التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

32. ناقشت اللجنة تقريرها السنوي الذي سيُقدّم في الدورة الرابعة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية. وسيغطي التقرير السنوي للجنة الاستشارية الفترة من 10 يوليو 2021 إلى 20 مايو 2022، وسيعرض تحديداً نتائج الدورات الثانية والستين والثالثة والستين والرابعة والستين والخامسة والستين التي عُقدت في سبتمبر 2021 وديسمبر 2021 ومارس 2022 والتي ستُعقد في مايو 2022، على التوالي.

البند 14 من جدول الأعمال: اجتماع إعلامي مع ممثلي الدول الأعضاء

33. على النحو المنصوص في اختصاصات اللجنة الاستشارية، عُقد اجتماع إعلامي مع الدول الأعضاء. وأحاطت اللجنةُ ممثلي الدول الأعضاء علماً بالمداولات التي جرت إبّان الدورة الحالية، وأجابت عن الأسئلة التي طرحها المندوبون الحاضرون.

البند 15 من جدول الأعمال: مسائل أخرى

تقارير استثمارات الويبو

34. قدمت الإدارة إلى اللجنة تقارير أداء الاستثمار التي أعدها مستشارو الاستثمار وتقارير مراقبة الاستثمار التي أعدها أمين الاستثمار عن شهري نوفمبر 2021 إلى فبراير 2022، على التوالي.

35. واستعرضت اللجنة الوثائق الواردة، وأكدت أن المعلومات المُقدَّمة توضح أنه خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، واستناداً إلى المؤشر المرجعي لسوق الاستثمار، حققت جميع الأدوات في محفظة استثمارات الويبو النتائج المرتقبة، وأُديرت وفقاً لاستراتيجية

الاستثمار المُعلنة. وإضافةً إلى ذلك، أكّدت اللجنة أن أمين الاستثمار لم يبلغ عن أي مخالفات، مقصودةً كانت أم غير مقصودة، أو أي استثناءات مُبرَّرة.

الدورة المقبلة

36. من المقرر عقد الدورة المقبلة من 16 إلى 20 مايو 2022. ونظراً إلى الظروف الشخصية والوضع الصحي في كل بلد فيما يخص كوفيد-19، ومتطلبات مجال الحجر الصحي لأعضاء اللجنة، من المتوقع أن يكون الاجتماع في شكل مختلط. وناقشت اللجنة مسودة جدول أعمال الدورة المقبلة، على أن يجري اعتماده في بداية الاجتماع المقبل:

(1) اعتماد جدول الأعمال
(2) إعلان تضارب المصالح
(3) المسائل الناشئة عن الدورة السابقة
(4) اجتماع مع المدير العام
(5) اجتماع مع رئيسي الجمعية العامة للويبو ولجنة التنسيق
(6) الرقابة الداخلية (بما في ذلك التقرير السنوي لشعبة الرقابة الداخلية لعام 2021)
(7) متابعة توصيات الرقابة (بما في ذلك وحدة التفتيش المشتركة والمدقق الخارجي وتوصيات اللجنة الاستشارية)
(8) تحديث بشأن إدارة المخاطر والضوابط الداخلية
(9) تحديث بشأن مسائل لجنة البرنامج والميزانية (الدورة الرابعة والثلاثون)
(10) تحديث بشأن إدارة الموارد البشرية
(11) التقارير المالية: التقرير المالي السنوي والبيانات المالية السنوية لعام 2021
(12) التدقيق الخارجي: تقرير المدقق الخارجي
(13) الأخلاقيات: التقرير السنوي لمكتب الأخلاقيات لعام 2021 وتنفيذ خطة العمل لعام 2022
(14) التعديلات المقترحة على اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة
(15) التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لعام 2021
(16) اجتماع إعلامي مع ممثلي الدول الأعضاء
(17) مسائل أخرى

[يلي ذلك المرفقان]

A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/IAOC/64/1
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 12 مايو 2022

لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

الدورة الرابعة والستون
جنيف (افتراضي)، من 21 إلى 25 مارس 2022

مسودة جدول الأعمال

من إعداد لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

1. اعتماد جدول الأعمال
2. إعلان تضارب المصالح
3. المسائل الناشئة عن الدورة السابقة
4. اجتماع مع المدير العام
5. الرقابة الداخلية
6. مراجعة توصيات الرقابة ذات الأولوية العالية
7. تحديث بشأن مسائل لجنة البرنامج والميزانية (قابلية تحمل المخاطر والنظام المالي ولائحته)
8. حالة تعيين الرقابة (اللجنة الاستشارية ومدير شعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي)
9. التقارير المالية: عرض للنتائج الأولية
10. التدقيق الخارجي: تحديث بشأن التدقيق المالي وتدقيق الأداء لعام 2021
11. الأخلاقيات: خطة العمل النهائية لعام 2022 وتحديث بشأن التنفيذ

/...

12. التعديلات المقترحة على اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

13. التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

14. اجتماع إعلامي مع ممثلي الدول الأعضاء

15. مسائل أخرى

[يلي ذلك المرفق الثاني]

A

WIPO
المنظمة العالمية للملكية الفكرية

WO/IAOC/64/INF/1
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 12 مايو 2022

لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

الدورة الرابعة والستون
جنيف (افتراضي)، من 21 إلى 25 مارس 2022

قائمة بالوثائق

البند 1: اعتماد جدول الأعمال

[01] جدول الأعمال

[02] الجدول الزمني

[03] قائمة الوثائق

البند 2: إعلان تضارب المصالح

لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 3: المسائل الناشئة عن الدورات السابقة

لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 4: اجتماع مع المدير العام

لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 5: الرقابة الداخلية

شعبة الرقابة الداخلية:

[04] تقرير عن أنشطة شعبة الرقابة الداخلية – 15 مارس 2022 (المرجع: IOD-IAOC-2022/01)

[5] النشرة الإخبارية للشعبة 2022 - 1 مارس 2022

التدقيق:

[06] تقرير التدقيق: التدقيق في إدارة المخاطر المؤسسية، 8 مارس 2022 (المرجع: IA 2021-01)

[07] تقرير التدقيق: التدقيق في مشروع منصة لاهاي، 19 يناير 2021 (المرجع: IA 2021-02)

التقييم:

[08] تقرير التقييم: تقييم لجان الويبو الدائمة، 16 فبراير 2022 (المرجع: EVAL 2020-02)

[09] تقرير التقييم: التحليل التجميعي لنتائج عمليات تقييم الشعب الإقليمية، 8 مارس 2022 (المرجع: EVAL 2021-04)

التحقيق:

البند 6: مراجعة توصيات الرقابة ذات الأولوية العالية

[10] توصيات الرقابة المفتوحة - 10 مارس 2022

البند 7: تحديث بشأن مسائل لجنة البرنامج والميزانية (قابلية تحمل المخاطر والنظام المالي ولائحته)

[11] العرض - النظام المالي ولائحته: بيان قابلية تحمل المخاطر، 14 مارس 2022

[12] مسودة بيان قابلية تحمل المخاطر المتقدم، xx أبريل 2022 (الوثيقة WO/PBC/34/13)

[13] مسودة أولية للبيان بشأن الرقابة الداخلية لعام 2021

[14] التقرير المرحلي السنوي لإدارة المخاطر لعام 2021، 1 مارس 2022

البند 8: حالة تعيين الرقابة (اللجنة الاستشارية ومدير شعبة الرقابة الداخلية والمدقق الخارجي)

لا توجد وثائق: التحديثات الشفوية التي أجراها المراقب بشأن الوضع، حتى 22 مارس 2022

البند 9: التقارير المالية عرض للنتائج الأولية

[15] عرض: البيانات المالية لعام 2021 (22 مارس 2022)

البند 10: التدقيق الخارجي: تحديث بشأن التدقيق المالي وتدقيق الأداء لعام 2021

[16] عرض: تحديث عن التقدم المحرز في البيانات المالية لعام 2021، 22 مارس 2022

البند 11: الأخلاقيات: خطة العمل النهائية لعام 2022 وتحديث بشأن التنفيذ

[17] تحديث خطة عمل مكتب الأخلاقيات النهائية لعام 2022، 14 مارس 2022

[18] مكتب الأخلاقيات - وضع الأخلاقيات في التركيز (عرض جماعي للويبو)، 27 يناير 2022

[19] عرض: تحديث لمكتب الأخلاقيات، 24 مارس 2022

البند 12: التعديلات المقترحة على اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

[20] مشروع التعديلات المقترح إدخالها على اختصاصات اللجنة الاستشارية، ديسمبر 2021، وتعليقات أمانة الويبو، فبراير 2022

البند 13: التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة

[21] مسودة تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة، مارس 2022

البند 14: اجتماع إعلامي مع ممثلي الدول الأعضاء

لا توجد وثائق: عرض شفهي.

البند 15: مسائل أخرى

[22] تقرير – الدورة الثالثة والستون ((WO/IAOC/63/2

[23] جدول الأعمال الدائر للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، الدورات الرابعة والستون إلى السابعة والستون

تقارير الاستثمار:

[24] مصرف Credit Suisse – تقارير مراقبة الاستثمار لشهري نوفمبر وديسمبر 2021، وشهري يناير وفبراير 2022

[25] شركة MBS Capital Advice - تقارير أداء الاستثمار لشهري نوفمبر وديسمبر 2021، وشهري يناير وفبراير 2022

[نهاية المرفق الثاني والوثيقة]